



«تهويد القدس» هاجس الصهاينة؛

ارتفعت الضرائب ١٦ ضعفاً خلال العشر سنوات الاخيرة على سكان القدس المحتلة

الجمارك الصهيونية تفرض الضريبة على مواد معفاة بحكم القانون .
تهجير سكان القدس هدف الضرائب العالية على الدخل والبناء العقاري .

اصدرت « لجنة الدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني في الوطن المحتل » تقريراً عن ممارسات السلطات الصهيونية الضريبية وسياسة البلدية الصهيونية زاء البناء والعمران في القدس المحتلة اوضحت فيه ان الهدف الاساسي من هذا كله هو طرد السكان الفلسطينيين وتهويد القدس وجاء التقرير بعنوان (سياسة تهويد القدس والإجراءات التعسفية) ننشر فيما يلي نصه : - في سعيها لتهويد القدس العربية تلجأ سلطات الاحتلال الصهيونية الى مختلف اساليب الضغط والتصييق ضد المواطنين العرب من اجل اجلائهم عن مدينتهم . فقد لجأت الى فرض اشكال الضرائب والجمارك والغرامات المالية على التجار وعلى المهنيين وعلى اصحاب المساكن والعقارات . وفرضت اشكال التصييقات على بناء المساكن

■ الضرائب واصحاب الحوانيت :

لقد ازدادت الضرائب في القدس المحتلة خلال العشر سنوات الاخيرة ١٦ ضعفاً وذلك حسب الاحصائيات الرسمية « لادارة الدخل الاسرائيلية » ،

وذلك مرده الى ازدياد اشكال الضرائب وارتفاع نسبتها .
فقد قررت بلدية القدس الصهيونية في شهر اذار ١٩٧٨ ، رفع ضريبة المساكن ٥٠٪ ورفع ضريبة الحرف والمهن ٨٠٪ ورفع ضريبة البنوك والتأمين ١٠٠٪ ، وقد عللت هذه الزيادات بارتفاع جدول غلاء المعيشة في البلاد وهذا اضافة الى زيادة ضريبة القيمة الاضافية من ٨٪ الى ١٢٪ .

ونتيجة لهذه الضرائب المتصاعدة باضطراد ، فان اصحاب الحوانيت الصغيرة ومختلف قطاعات المواطنين في القدس العربية ، يتحملون اعباء هذه السياسة . ان يقول احد التجار الصغار ، انه لا يستطيع تحديد انواع الضرائب المفروضة فهي كثيرة وان لديه دفاتر ضريبة من كل لون وحجم ، واشهر هذه الضرائب هي ضريبة المساحة ، ضريبة القيمة الاضافية وضريبة الدخل ومن المهم ذكره ان المواطن الفلسطيني يدفع هذه الضرائب في الواقع دون الحصول على اية خدمات مقابلها وان الضرائب تصل في مجملها الى ٨٠٪ من مجمل الربح بالنسبة لاصحاب الحوانيت حتى ليصبح هؤلاء وكأنهم شركاء صغار لمصلحة الضريبة في محلاتهم الخاصة . والسلطة المحتلة ترد على احتجاجات اصحاب الحوانيت بكل صفاقة « نحن على استعداد لشراء حوانيتكم » وهكذا يكون على المواطنين الفلسطينيين ان يختاروا « اما الدفع واما البيع » .

ونتيجة سياسة الذهب هذه تحولت عشرات الحوانيت في القدس المحتلة ، حوانيت البقالة والخضار وغيرها ، الى محلات لبيع الاثريات والتحف لان سلطة الاحتلال وضمن سياسة معينة تمنح تسهيلات لهذا النوع من التجارة فهي مرتبطة بالسياحة وليس ببقاء المواطنين العرب داخل مدينتهم . ويستطيع المراقب ان يحصي اكثر من ٥٠ دكانا في سوق خان الزيت وحده تحولت الى محلات لبيع التحف والاثريات . اما الحوانيت التي لم تتحول الى تجارة التحف ، فقد بقيت على حالها طيلة سنوات الاحتلال بل تضاعف حجم البضاعة المعروضة داخلها .

ان الازمة التي يعاني منها الاقتصاد الاسرائيلي والتي يعمل على حلها عن طريق النهب الضرابي؛ تهدد في الواقع بقاء واستقرار اصحاب المصالح الصغيرة والمتوسطة في القدس المحتلة ، ذلك ان هذه الضرائب المختلفة لا تبقي لاصحاب هذه المصالح الا ربحاً ضئيلاً ويأتي انخفاض قيمة العملة المستمرة ليمتص هذا الربح ، ومن الواضح ان السوبر ماركت الاسرائيلي سيكون المستفيد وسيكون البديل عن الحوانيت العربية ، وهذا ايضا مع شكل الانتاج الواسع للشركات الاسرائيلية التي بدأت تنتج اشكال الانتاج العربية .

■ الضرائب تلاحق اصحاب المهن :

لم تتوقف الضرائب في القدس المحتلة عند اصحاب الحوانيت والمحلات التجارية اذ امتدت الى المهنيين من المحامين والاطباء والمهندسين ، اذ وجهت دائرة الجمارك كتاباً الى هؤلاء المهنيين

تطالبهم بمراجعة الدائرة لفتح حسابات خاصة بهم « كمشغل مرخص » يجري على اساسه تحديد الضريبة الاضافية ، وقد حددت ١٥ يوم لدفع الضريبة المترتبة على هؤلاء المهنيين تبدأ من ١ / ٤ / ١٩٧٨ . وحساب الضريبة تنطبق على الدخل دون حساب النفقات ومن هنا فان العديد من المحامين المضربين وعدد من اطباء العاملين في دائرة الصحة ، بالكاد يحصلون على ما يغطي مصاريف مكاتبهم ، ومن هنا تبدأ عملية الضغط على هذه الفئة من المواطنين العرب من اجل تهجيرهم من القدس . ومما يجدر ذكره ان المهنيين حتى الان يرفضون الاستجابة لطلب دائرة الجمارك .

■ الضرائب على الساكن والعقارات :

لقد امتدت ملاحقات الجمارك الصهيونية الى العقارات والمساكن بل الى عينات هي اصلا معفاة من الضريبة الاضافية وذلك حسب التغييرات التي صدرت من دائرة الجمارك لهذه الضريبة . فقد صدر مثلاً كراس « المكوس المضافة ما هي ؟ » وكراس « ضريبة القيمة الاضافية وكيف تطبقها » وهي توضح بجلاء ان : -

« اية شقة مؤجرة لمدة تقل عن عشر سنوات واية عقارات ينطبق عليها قانون المالكين والمستأجرين الاردني لسنة ١٩٥٧ وهو القانون الذي يحدد العقارات بأنها الموجودة في نطاق صلاحية مجلس بلدي او محلي » هي معفاة من الضريبة الاضافية ، غير ان مسؤولي الضريبة يطالبون اصحاب العقارات المماثلة بدفع الضريبة الاضافية عنها ، وحين يحتج اصحاب هذه العقارات يأتي جواب ادارة الجمارك ان تفسيرات القوانين الواردة في الكراسيس ليست هي القوانين او ان الترجمة الى العربية قد غيرت في معناها .
هذا وترفض السلطة المحتلة بالمقابل دفع اجور العقارات المؤجرة للدوائر الحكومية مثل الشؤون الاجتماعية .

■ رفع اجور السكن :

والى جانب الضرائب من كل صنف ونوع والسى جانب اشكال الضغوط التي تمارس على مواطني القدس العربية فقد عملت سلطة الاحتلال على رفع اجور السكن في القدس العربية بشكل يجعل من المتعذر على المواطنين العرب البقاء والاستقرار في مدينتهم .

فقد ارتفعت الاجارات خلال العشر سنوات الماضية اضعافاً مضاعفة دون اية مبررات اقتصادية وبدل الاجار في القدس خاصة وفي المناطق المحتلة بشكل عام هو اعلى بدل اجار في العالم . ولا يتوقف ارتفاع الاجور على قيمة بدل الاجار المرتفعة اصلاً ، اذ يزيد المشكلة تعدد العملات في السوق وربط الاجار بقيمة الدينار الاردني بينما يرتبط مستوى المعيشة في البلاد

بالاقتصاد الاسرائيلي وقيمة الليرة الاسرائيلية المندنية بشكل مستمر .

■ تجميد رخصة البناء :

ومن التصيقات التي تواجه استقرار ونمو العرب في القدس المحتلة ، قضية رخصة البناء ، اذ تضع سلطة الاحتلال ممثلة في البلدية ، العراقيل امام بناء مساكن جديدة . فهناك في الواقع عشرات الطلبات الرسمية المقدمة من المواطنين العرب في القدس لرخصة بناء وهي مكدسة في ادراج البلدية وحين تأتي الردود تكون غالباً بالرفض . اما شروط البلدية المعلنة لرخصة البناء فهي ايضاً معقدة بشكل واضح ، اذ يطلب ان لا تقل مساحة البناء عن ٧٠٠ متر مربع وان لا تأخذ مساحة البناء اكثر من ٢٥٪ من مساحة الارض وان يمنح جزء من الارض للمصلحة العامة ، « والمصلحة العامة هذه كلمة غير محددة المعنى » ، هذا اضافة الى التكاليف الباهظة للرخصة فهي

الزواج بين مناطق قبل ٤٨ وبعد ٦٧ اسلوب جديد للتضال العفوي

● قالت جريدة القدس ان اكثر من الف فتاة قد تم نقلها من منطقة نابلس الى فلسطين المحتلة وخاصة منطقتي الجليل والمثلث بعد زواجهن من شباب عرب رزحوا تحت الاحتلال الصهيوني منذ عام ١٩٤٨ . وازدادت الجريدة ان عشرات فقط من الفتيات العربيات قد انتقلن الى الضفة الغربية بسبب زواجهن من شباب الضفة الغربية .

ولا يحتاج الخبر الى الكثير من التدقيق ليكتشف البرء مدى ذكاء وقدره هذا الشعب العربي الفلسطيني الجبار في ابتداع اشكال ومستويات النضال ضد العنصرية الصهيونية الفاسدة . فزواج الشباب والشابات من المنطقة المحتلة منذ ١٩٤٨ وبعد ١٩٦٧ بعد انقطاع مفروض لمدة عشرين سنة ، يعيد الصلة والترابط بين قطاعات وعوائل الشعب الفلسطيني المبعثرة . اما انتقال الفتيات من الضفة الى الجليل والمثلث بكثرة وندرة العكس ، فهو يعني الاتجاه بفطرية الى تركيز المزيد من الفلسطينيين في الاراضي المحتلة منذ ٤٨ والتي قل فيها العرب اثر التهجير وازدياد الاستيطان الصهيوني ، ونقل السكان من الضفة الكثيفة السكان العرب اليها . والزواج طريقة لا تستطيع الصهيونية الاعتراض عليها في الوقت الذي لا يتمكن فيه الرجال من الضفة السكن في مناطق ١٩٤٨ .

٥ الاف ليرة اسرائيلية . واطافة الى ان المناطق الخضراء (*) لا تمنح ضمنها الرخص ، كما انه تهمل تماما طلبات الرخص للنفاد حتى انه منذ الاحتلال وحتى لان لم تقم في القدس العربية سوى فندق واحد جديد من الدرجة الثالثة .

هذا التناقض الكبير بين الحاجة الطبيعية للتوسع السكاني والبناء ، وبين اجراءات البلدية المعرقله قد دفع السكان الى حل التناقض بوسائل مختلفة ابرزها اللجوء الى الشروع في البناء دون نظار الترخيص والبلدية تواجه ذلك بدورها بالغرامات المالية الباهظة ، حتى غدت البلدية مرتاحة الى هذا الاسلوب ، فهي تأخذ من المواطن بعد محاكمته ، غرامة قدرها ٤٠ الف ليرة اسرائيلية ، وتفرض عليه حكماً بان يهدم ما بناه او الا يستخدمه كما يكون الحكم بمنعه من اقامة اي بناء لعدد من السنوات المقبلة تزيد او تنقص . وبالتالي تجعل هذه الاضافات والمجانبي الجديدة تحت رحمة مشاريع التوسع الصهيونية داخل مدينة القدس . ونتيجة للتضيقات والغرامات وارتفاع الاسمنت وتكاليف رخصة البناء فان الشركات الصهيونية الكبيرة المتعاونة مع السلطة المحتلة والتي تحصل على ملكية الارض بشتى الوسائل هي المستفيدة من الوضع . ولمرأبسة المخالفات اخذت البلدية تسير الدوريات لرصد حركة العمران في احياء المدينة . كما اخذت تقوم بعمليات مسح جوي لمسطح المدينة ، وتملك سلطة الاحتلال وسيلة اخرى لمراقبة التوسع العمراني ، اذ تخصص ١٠٠ طن من مادة الاسمنت للقدس العربية ويبقى على المواطن شراء مادته من السوق السوداء وباسعار مضاعفة مرات عديدة .

كما عمدت سلطات الاحتلال الى فرض القوانين التي من شأنها تفرغ ابلدنة من ساكنيها الفلسطينيين فالمستأجرين الذين سكنوا في بنايات شيدت او اتم بناءها بعد عام ١٩٦٨ لا يسري عليهم قانون حماية المستأجر ، اذ تحول القانون الى قانون حماية المالك وهذا يعني ان ١٥٠٠ عائلة من مهجري حي المغاربة في القدس لا يشملهم قانون حماية المستأجر وبالتالي يمكن دفعهم خارج مدينتهم .

بعد عمليات الاستيطان الواسعة في القدس وضواحيها وبعد اقصاء وطرد الالف من مواطني القدس وهدم احياء بكاملها ، فان سلطة الاحتلال ما زالت تضع المشاريع المستقبلية للمدينة « الموحدة » ، فهناك مخطط لتفريغ المدينة من السكان يهدف الى هدم بيوتها واسوارها ووصف شوارعها على غرار ما حدث لمدن اوربية قبل ١٠٠ سنة مثل (فيينا) لكن هذا المخطط التجميلي يتم في الواقع على حساب استقرار المواطنين الفلسطيني وبقله على ارضه .

(*) هي المناطق التي تريد سلطات الاحتلال ضمن مخطط ان تبقىها خالية من البناء لاستعمالها كدوائق :